رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الأول 2021م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الأول 2021م، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الأول 2021 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 7.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2021م، مقارنة مع عجز بلغ 34.1 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 7% على أساس سنوي ليبلغ 204.8 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2021م مقارنة مع 192.1 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 9% على أساس سنوي لتصل إلى 116.6 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2021م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 39% على أساس سنوي لتبلغ 88.2 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 75% على أساس سنوي لتصل إلى 53.7 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2021م.
- انخفض إجمالي النفقات بنسبة 6% على أساس سنوي لتبلغ 212.2 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2021م.
- ارتفع الدين العام إلى 901.4 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الأول من العام 2021م مقارنة بـ 853.5 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2020 .

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

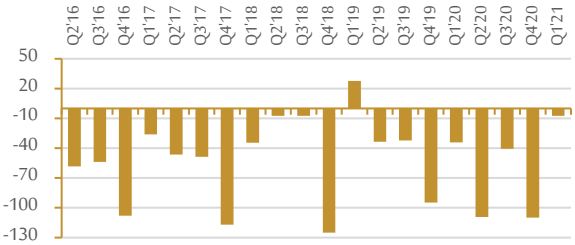

"البنك المركزي السعودي" يُعلن إطلاق نظام المدفوعات الفورية "سريع"

أعلن البنك المركزي السعودي إطلاق نظام المدفوعات الفورية في 21 فبراير من العام الحالي، وذلك بعد نجاح إطلاق المرحلة الأولى التجريبية لتفعيل النظام مع عدد من البنوك السعودية، وسوف يمكن النظام المؤسسات المالية والشركات والأفراد من إتمام عمليات التحويل بين البنوك المختلفة بشكل فوري على مدار 24 ساعة، وطوال أيام الأسبوع.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام تم الإشراف عليه من قبل البنك المركزي، ويُعد خطوة أساسية لتعزيز مركز المملكة كإحدى الدول المتقدمة في خدمات القطاع المصرفي والتقنية المالية، وتحويلها إلى مركز رائد للابتكار في قطاع التقنية المالية. ويساهم النظام في تنفيذ مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على النقد.

وأوضح البنك المركزي أن النظام الذي طورته "المدفوعات السعودية"، سيعزز التنمية الاقتصادية عبر زيادة فاعلية المعاملات المالية بين جميع الأطراف في قطاعي الشركات والتجزئة، وتمكين المؤسسات المصرفية وشركات التقنية المالية، من تحسين المنتجات المالية الحالية، وإدارة التدفقات النقدية لقطاع الأعمال.

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020م (%)*

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2020م.
- وجاء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض القطاع النفطي بنسبة 8.5% وبنسبة 0.8% في القطاع غير النفطي في الربع الرابع من العام 2020م.
- فيما شكّل القطاع غير النفطي نسبة 60.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بنسبة 59.2% في الربع الثالث من عام 2020م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

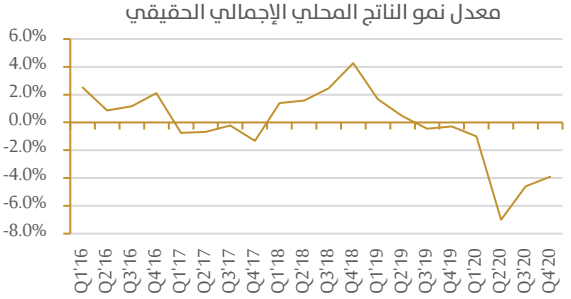

استناداً إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

تراجع مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 53.3 نقطة في مارس 2021م (أدنى قراءة له منذ أكتوبر) مقارنة بـ 53.9 نقطة في فبراير 2021م، وسجل الاستطلاع زيادة في الإنتاج في حين تراجع نمو الطلبات الجديدة إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.

مؤشر مديري المشتريات

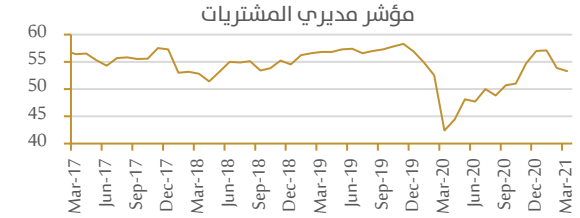

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 4.9% على أساس سنوي في مارس 2021م. حيث شهدت مؤشرات قطاعي التبغ والاتصالات زيادة بنسبتي 13.1% و13.2% على التوالي، في حين كان قطاع الأغذية والمشروبات الأعلى ارتفاعا بنسبة 10.2% على أساس سنوي في مارس 2021م وتستمر أسعار المستهلك في الارتفاع نتيجة لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% في يوليو من العام 2020م. في حين كان قسم التعليم هو الأكثر انخفاضًا ، حيث انخفض بنسبة 9.5% على أساس سنوي في مارس 2021م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

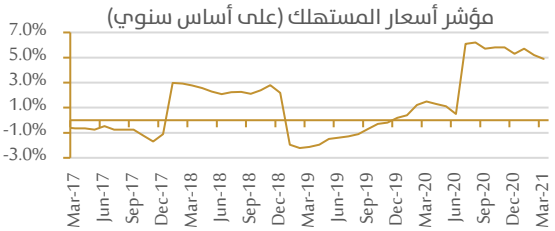

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 64.7% على أساس سنوي لتبلغ 40.8 مليار ريال سعودي في مارس 2021م مقارنة بـ 24.8 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 109.2 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2021م (بارتفاع نسبته 37.7% على أساس سنوي وبنسبة 3.5% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)

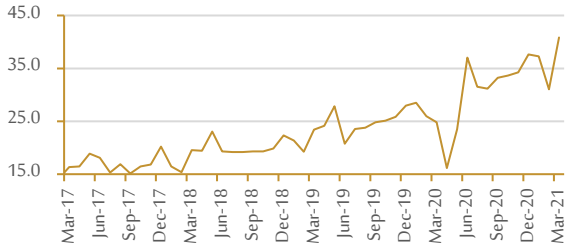

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 8.9% على أساس سنوي وبنسبة 1.8% على أساس ربعي في مارس 2021م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 11.3% على أساس سنوي. في حين انخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 1.6% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 9.4% على أساس سنوي وبنسبة 1.9% على أساس ربعي في مارس 2021م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

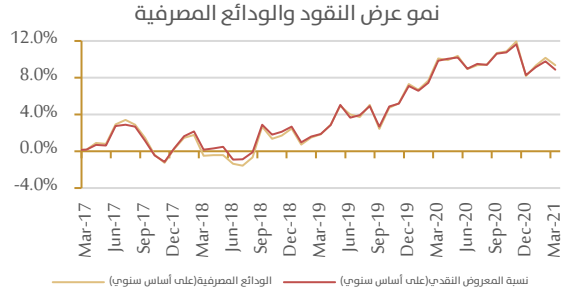

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 15.0% على أساس سنوي في مارس 2021م وبنسبة 5.4% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 20.7% على أساس سنوي في حين انخفض بنسبة 9.5% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 14.8% في مارس على أساس سنوي وبنسبة 6.1% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

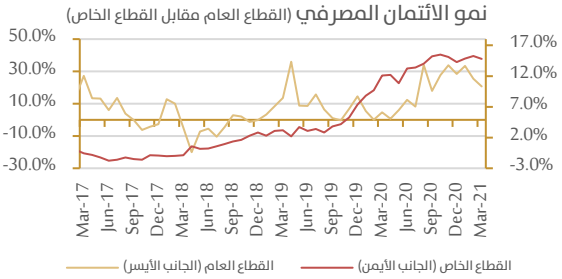

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 2.2% في الربع الرابع من العام 2020م مقارنة بنسبة 2.2% في الربع الثالث وبنسبة 2.3% في الربع الثاني.

(نسبة) القروض المتعثرة من إجمالي القروض

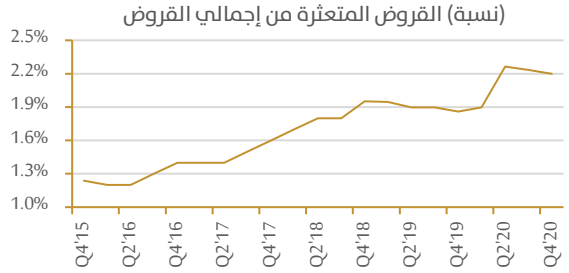

أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي السعودي (ساما) معدليَ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير خلال الربع الأول من عام 2021م. في حين كان آخر تخفيض للأسعار في مارس 2020م بمقدار 125 نقطة أساس لكل منهما. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)

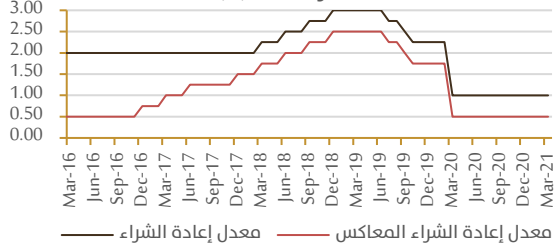

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 8.3% على أساس شهري وبنسبة 14.0% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 9,632 مليار ريال سعودي في مارس 2021م من 9,102 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2020م .

القيمة السوقية للأسهم

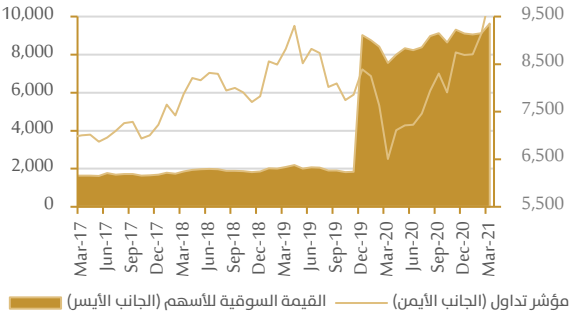

ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 12.8% في شهر ديسمبر 2020م لتصل إلى 13.3% في شهر مارس 2021م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 10.2% على أساس شهري لتصل إلى 241.5 مليار ريال في مارس 2021م من 219.2 مليار ريال سعودي في فبراير 2021م.

ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي الأسهم الحرة(%)

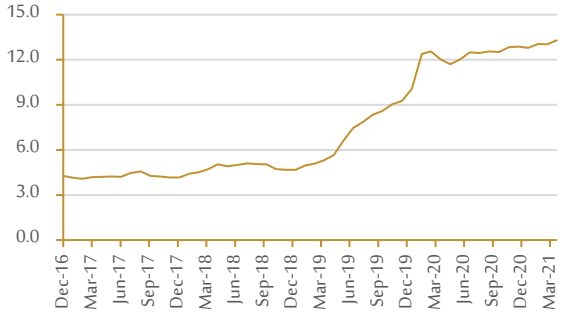

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الأول من عام 2021م إلى 11.1% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 10.0% في الربع الرابع من عام 2020م.

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

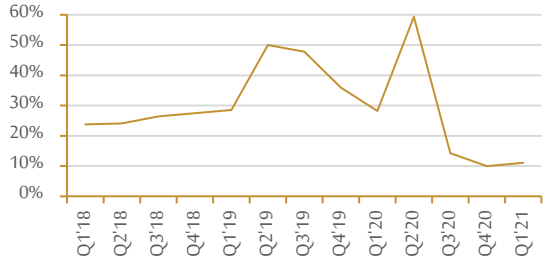

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر مارس من العام 2021م إلى 89.1% مقارنة بنسبة 89.5% في نهاية ديسمبر 2020م، في حين أنها كانت قد بلغت 61.4% في نهاية سبتمبر 2019م.

القيمة السوقية لأكبر عشر شركات (%)

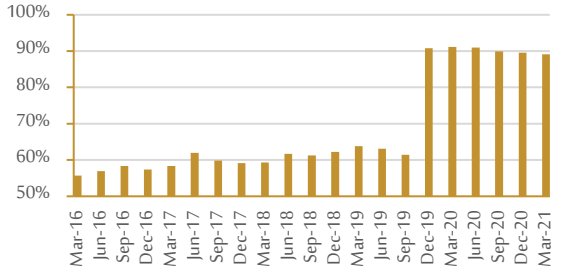

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 25.9% في الربع الأول من عام 2021م مقارنة بنسبة 20.6% في الربع الرابع من عام 2020م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعا بنسبة 41.1% على أساس سنوي وبنسبة 11.0% على أساس ربعي.

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

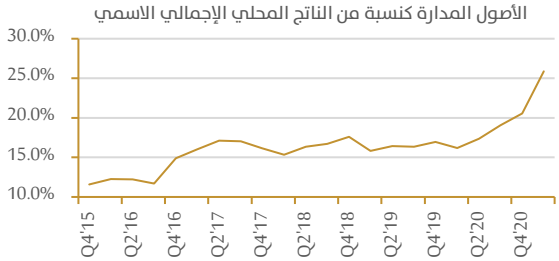

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

البنك المركزي السعودي يحصد جائزة استمرارية الأعمال لأفضل مبادرة لعام 2020م

منحت لجنة البنوك المركزية (Central Banking Committee) المنبثقة من مجلة البنوك المركزية، البنك المركزي السعودي جائزة استمرارية الأعمال لأفضل مبادرة للعام 2020م، وذلك بناءً على تقييم اللجنة من خلال التأكد من تطبيق معايير الجائزة، وأهمها الإبداع والابتكار لتسيير الأعمال، إضافة إلى تطبيق المعايير الدولية لبرنامج استمرارية الأعمال الذي من خلاله استطاع البنك المركزي الاستمرار في القيام بأعماله دون انقطاع أو تأثر.

الجدير بالذكر، أن البنك المركزي قام بتوفير الممكنات التقنية التي ساهمت في العمل عن بُعد، والتي تم العمل بها خلال جائحة فيروس كورونا، والوصول إلى الخدمات والأنظمة الداخلية بأمان وسهولة، إضافة إلى التواصل الفعال مع الموظفين وأصحاب المصلحة.

وبهذه المناسبة، أكد معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد المبارك أهمية إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال لتحقيق الاستقرار المالي، مما يتطلب المراقبة المستمرة لمعالجة المخاطر المحتملة وانقطاعات الأعمال. مبيناً أن البنك المركزي السعودي يتبع إطار عمل لإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال؛ لتحقيق الكفاءة التشغيلية، والحفاظ على سمعة البنك المركزي وأهدافه الإستراتيجية المرتبطة برؤية المملكة 2030.

"ساما" يصدر قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، صدور قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، والتي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاولتها لأنشطتها، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل.

ويأتي إصدار هذه القواعد ضمن جهود "ساما" الرامية إلى دعم فرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة، وذلك لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال دعم وتنظيم أنشطة التمويل الحديثة، ومنها نشاط التمويل الجماعي بالدين(Debt-based crowdfunding) ، وبما يتوافق مع دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي؛ حيث يسعى البنك المركزي من خلال هذه القواعد إلى تحقيق عدة أهداف، منها جذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة للعمل تحت إشرافه، وبما يضمن كفاءة عمل هذه الشركات من خلال الالتزام بمتطلبات أمن المعلومات، وحوكمة الشركات، والتنظيم الداخلي، والإسناد، وإدارة المخاطر والالتزام، والمراجعة الداخلية، إضافة إلى تشجيع الابتكار بالمنتجات التمويلية؛ بما يساهم في توفير منتجات تمويلية حديثة تلبي رغبات المستفيدين.

"ساما": "سياسة المصرفية المفتوحة" تتيح مشاركة البيانات وتدعم الابتكار وتعزز الثقة في القطاع المالي

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما" إصدار "سياسة المصرفية المفتوحة"، التي في حال تطبيقها سوف تمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث يتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة، ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية.

وقال البنك المركزي، إن المصرفية المفتوحة تتسق مع أهم الأهداف الإستراتيجية المنبثقة من رؤية المملكة 2030، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، من خلال فتح المجال أمام جهات جديدة لتقديم الخدمات المالية، إضافة إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي.

محافظ البنك المركزي السعودي يكرّم الشركات المندمجة في قطاع التأمين

كرّم معالي محافظ البنك المركزي السعودي "ساما"، الشركات المندمجة في قطاع التأمين السعودي، وهي: شركتا "ولاء للتأمين التعاوني" و"متلايف"، وشركتا "اتحاد الخليج للتأمين التعاوني" و"الأهلية للتأمين التعاوني".

وأوضح البنك المركزي السعودي، أن أهمية هذين الاندماجين تأتي تبياناً لما قام به "ساما" في إطار تنظيم وتطوير قطاع التأمين، والسعي لرفع الملاءة المالية للقطاع من خلال حثه على زيادة رؤوس أموال شركات التأمين، والذي يُعدّ الاندماج والاستحواذ إحدى وسائل تحقيقه، مبيناً أن عمليات الاندماج جاءت في مرحلة مهمة من مراحل التطور والازدهار التي تمر بها المملكة نتيجة لتبني الرؤية الطموحة "رؤية المملكة 2030" وبرامجها. وحيث إن قطاع التأمين يمثل رافداً محورياً لاقتصاد المملكة، ومرتكزاً رئيساً لبرنامج تطوير القطاع المالي الذي يستهدف تحفيز الاندماج في القطاع، فقد جدد البنك المركزي حث وتشجيع شركات التأمين على الاندماج والاستحواذ، بالتزامن مع إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي ومن خلال رؤيته لقطاع التأمين واستراتيجيته الوطنية، والتي تهدف إلى استدامة النمو والتنوع والرقمنة والابتكار وتعميق قطاع التأمين والمساهمة في تعزيز المنافسة.

بمشاركة 400 مختص ومهتم.. البنك المركزي السعودي يعقد ندوة افتراضية حول المِعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين"

عقد البنك المركزي السعودي مؤخرًا عبر الاتصال المرئي، ندوة تحت عنوان "التحول للمِعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) -عقود التأمين-"، الذي يعد من المعايير المحاسبية الجديدة التي ستوفر معلومات أكثر دقة وشفافية وجودة لمستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين من المِعيار الحالي رقم.(4)

وشهدت الندوة خمس جلسات حوارية، قُدمت من منسوبي الإدارة العامة للرقابة على التأمين في البنك المركزي السعودي، بمشاركة ما يزيد عن (400) مختص ومهتم يمثلون أكثر من (20) دولة حول العالم من ذوي العلاقة بآلية التحول وتطبيق المعيار رقم (17)، على سبيل المثال: المديرون الماليون في شركات التأمين السعودية، موظفو قطاع التأمين، مستشارو تأمين، مراجعون خارجيون، خبراء اكتواريون، ومُمثلو الشركات التقنية، والمهتمون من المنظمات الرقابية في المنطقة والعالم.

وتأتي هذه الندوة امتدادًا لجهود البنك المركزي السعودي في الحفاظ على سلامة تطبيق خطة التحول لهذا المعيار والتحقق من انسيابيتها، علمًا بأن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (17) صدر في شهر مايو 2017م، وسيُطبّق في عام 2023م؛ بحيث يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي رقم (4) الصادر في عام 2004م، حيث طُوِّر المَعيار على مدى السنوات الماضية في نواحٍ شتّى، كان من أهمّ هذه التطورات توحيد النموذج المحاسبي لشركات التأمين حول العالم وإمكانية مقارنة البيانات والقوائم المالية وتحليلها، إضافة إلى تقديم معلومات أكثر دقة وشفافية وجودة من المِعيار السابق.

البنك المركزي السعودي يعلن الترخيص لشركتين من شركات التقنية المالية في مجال المدفوعات

أعلن البنك المركزي السعودي إصدار الترخيص لشركتين من شركات التقنية المالية الجديدة في مجال المدفوعات الإلكترونية، وهما: شركة الحلول الرقمية العالمية المالية لتقديم خدمات المدفوعات من خلال المحفظة الإلكترونية، وشركة عزم التقنية المالية لتقديم خدمات المدفوعات من خلال خدمة الفواتير التجميعية، ليبلغ بذلك عدد الشركات المرخص لها من قبل البنك المركزي السعودي لتقديم خدمات المدفوعات 13 شركة. إضافة إلى حصول شركتين لخدمات المدفوعات على موافقة أولية.

وتأتي هذه الخطوة، انطلاقًا من دور البنك المركزي الداعم لتمكين قطاع التقنية المالية بالسماح بدخول أنشطة جديدة لتعزيز ودعم القطاع، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات للعمل تحت إشرافه، وبشكل يضمن كفاءة عمل هذه الشركات، من خلال الالتزام بما يصدره من متطلبات رقابية وإشرافية تتعلق بحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر والالتزام، وحماية العملاء، وبما يتوافق مع دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم فرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

"ساما" يعلن تمديد فترة برنامجي "تأجيل الدفعات" و"التمويل المضمون"

أعلن البنك المركزي السعودي، تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات - Deferred Payment Program أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص - مدة ثلاثة أشهر إضافية تنتهي بنهاية الربع الثاني بتاريخ 30 يونيو 2021م؛ وذلك استمراراً في تمكين القطاع المالي للقيام بدوره في دعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإسهام في دعم النمو الاقتصادي، والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص.

كما أعلن البنك المركزي السعودي تمديد فترة برنامج التمويل المضمون مدة عام إضافي حتى 14 مارس من عام 2022م؛ وذلك بهدف تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة فيروس كورونا-COVID 19، والإجراءات الاحترازية المعتمدة لمواجهتها ويمكن الاستفادة من برنامج التمويل المضمون من خلال البنوك وشركات التمويل الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي المشتركة مع برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة."

وتأتي هذه الخطوة، انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة فيه ودعم النمو الاقتصادي، وضمن جهود الدولة "أيدها الله" المتواصلة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا والتدابير المتخذة لتخفيف آثارها المالية والاقتصادية على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الاجتماع التاسع عشر للمجموعة التشاورية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي يناقش التطورات في الأسواق المالية وتعزيز المدفوعات عبر الحدود

عقدت المجموعة التشاورية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي اجتماعها التاسع عشر افتراضيًا يوم الأربعاء الموافق 24 مارس 2021م؛ لمناقشة قضايا الاستقرار المالي التي تؤثر في المنطقة، ومنها تلك الناشئة عن مستجدات جائحة كوفيد-19.

وعُقد الاجتماع برئاسة مشتركة من معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، ومعالي محافظ مصرف البحرين المركزي الأستاذ رشيد بن محمد المعراج، حيث تبادل الأعضاء خلال الاجتماع الآراء عن التحديات المتعلقة بتقييم الفاعلية للسياسات المتخذة لدعم الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثرًا بالجائحة، وبوضع إستراتيجية للخروج من هذا الدعم المؤقت. وأكد الأعضاء أهمية التعاون الدولي لتقييم وتنسيق تلك السياسات، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بالانتهاء منها تدريجياً متى ما سمحت الأوضاع.

واطّلع أعضاء المجموعة على خطة عمل مجلس الاستقرار المالي لمجموعة العشرين تحت الرئاسة الإيطالية لعام 2021م، استكمالاً للمبادرات التي بدأت تحت رئاسة المملكة العربية السعودية لعام 2020م. ومن أهم ما اشتملت عليه خطة المجلس لهذا العام 2021م: إعداد تقرير يتضمن الدروس المستفادة من استجابات السياسة المالية لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19، وتعزيز متانة الوساطة المالية غير المصرفية، وتنفيذ خارطة الطريق لمجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود، حيث تطرق الأعضاء إلى الخطوات التي يتم العمل عليها لتعزيز الرقابة والإشراف على العملات المستقرة العالمية. كما ناقش الأعضاء عملية التحول عن مؤشر سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور)، وتعزيز المرونة السيبرانية والتشغيلية، بالإضافة إلى العمل على تحليل ومعالجة المخاطر المالية الناتجة عن التغيّر المناخي.

هيئة السوق المالية توافق على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المقدم من شركة ثروة لاختبار خدمة المستشار الآلي Robo-Advisory

بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ وتعليمات تصريح تجربة التقنية المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 1439/4/23هـ الموافق 2018/1/10م، والتي تهدف إلى توفير إطار تنظيمي يدعم ابتكار التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية بالمملكة، أصدر المجلس قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المقدم من شركة ثروة لاختبار خدمة المستشار الآلي (Robo-Advisory).

وبناءً على هذا التصريح، ستتمكن الشركة من اختبار منتج المستشار الآلي الذي من خلاله يستطيع العملاء الحصول على خدمات استشارية من خلال منصة إلكترونية (أو تطبيق إلكتروني)، بشأن ورقة مالية أو برنامج استثماري بطريقة إلكترونية. كما تقدم الشركة خدمة إدارة الاستثمارات بطريقة آلية، والتي يمكن للعملاء من خلالها الاستثمار بشكل تلقائي عبر المنصة أو التطبيق، حيث يعطي العملاء مسؤولية الاستثمار للشركة نيابةً عنهم بشكل مستمر وتتصرف الشركة بتلك الأوراق المالية وفقاً لتقديرها، وذلك ضمن الشروط والمعايير والالتزامات المتفق عليها مع العملاء. وتقدم تلك الخدمة عن طريق منصة إلكترونية (أو تطبيق) تملكها وتشرف عليها إدارة الشركة.

كما تود الهيئة الإشارة إلى أن هذا التصريح يأتي تزامناً مع بدء المرحلة الثالثة والتي سبق الإعلان عنها بتاريخ 2019/11/25م لاستقبال طلبات تجربة ابتكارات التقنية المالية ذات العلاقة بأعمال الأوراق المالية التي تخضع لإشراف الهيئة.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن إتمام تسعير الطرح الثاني من السندات الدولية باليورو بنجاح بإجمالي 1,5 مليار يورو

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين على إصداره الدولي الثاني للسندات بعملة اليورو ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار أدوات الدين.
ووصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من 5 مليارات يورو حيث تجاوزت نسبة التغطية أكثر من ٣ أضعاف إجمالي الإصدار. وقد بلغ إجمالي الطرح 1,5 مليار يورو (ما يعادل 6,83 مليار ريال سعودي) مقسمة على شريحتين كما يلي : مليار يورو (ما يعادل 4,55 مليار ريال سعودي) لسندات 3 سنوات استحقاق العام 2024م، ونصف مليار يورو (ما يعادل 2,28 مليار ريال سعودي) لسندات 9 سنوات استحقاق العام 2030م.

هيئة السوق المالية تنشر مشروع تعديل لائحة حوكمة الشركات لاستطلاع مرئيات العموم

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية في تنظيم السوق المالية وتطويرها، وبناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ، ونظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ 1437/01/28هـ، أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن نشر مشروع تعديل لائحة حوكمة الشركات، لإستطلاع مرئيات العموم حياله لمدة ثلاثين يوماً تقويمياً، انتهت بتاريخ 1442/7/26هـ الموافق 2021/3/10م.

وهدفت التعديلات المقترحة في المشروع إلى تعزيز الرقابة الداخلية لدى الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية، وتطوير الأحكام المنظمة لعوارض استقلال أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

وافقت شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال الربع الأول من العام 2021م على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ (7,918,820,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (5,870,000,000) ريال.

إدراج شركتين في السوق الرئيسية

أعلنت تداول السعودية عن إدراج وبدء تداول أسهم شركة ذيب لتأجير السيارات في السوق الرئيسية اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2021/03/29م. وكذلك إدراج وبدء تداول أسهم شركة وطني للحديد والصلب كإدراج مباشر في السوق الموازية (نمو) اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2021/02/17م.

هيئة السوق توافق على تسجيل أسهم 3 شركات لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية"نمو"

أعلنت هيئة السوق المالية عن موافقة مجلس الهيئة على طلب 3 شركات هي: شركة "مصنع فش فاش للمواد الغذائية" وشركة "توزيع الغاز الطبيعي" و "الشركة الوطنية لصناعة الاسمدة الكيماوية ، تسجيل أسهم كل منها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.

وتعتبر موافقة الهيئة على كل طلب نافذة لفترة 6 أشهر من تاريخ قرار مجلس الهيئة، كما تعد الموافقة ملغاة في حال عدم اكتمال إدراج أسهم كل شركة منها خلال هذه الفترة.

وسيقتصر شراء هذه الأسهم على فئات المستثمرين المؤهلين المنصوص عليهم في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وسوف تُنشر مستندات التسجيل قبل وقت كافٍ من موعد الإدراج.

تداول وإيداع تعلنان اعتماد تعديلات القواعد المنظمة للبيع على المكشوف ولائحة إقراض الأوراق المالية وإجراءات السوق والمركز

أعلنت شركة السوق المالية السعودية (تداول) وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) صدور قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-21-2021) وتاريخ 1442/7/10هـ الموافق 2021/2/22م، وقرار مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول) رقم (03-2021) وتاريخ 1442/06/13هـ الموافق 2021/01/26م والمتضمنين الموافقة على الآتي:

- القواعد المنظمة للبيع على المكشوف المعدلة
- لائحة إقراض الأوراق المالية المدرجة المعدلة
- إجراءات السوق والمركز المعدلة
- قائمة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق المعدلة

وتضمنت تعديلات القواعد المنظمة للبيع على المكشوف ولائحة إقراض الأوراق المالية المدرجة إتاحة الدخول في أنشطة البيع على المكشوف وإقراض واقتراض الأوراق المالية لجميع أنواع المستثمرين بالسوق باشتراطات محددة، بالإضافة إلى تعديلات متعلقة بمعايير ومتطلبات صفقات البيع على المكشوف وإقراض الأوراق المالية. وتهدف تداول وإيداع من خلال هذه التعديلات، إلى تطوير البيئة التنظيمية بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية وذلك لتوفير مناخ محفز ومنافس وذي موثوقية عالية بما يحقق رؤية كل من تداول وإيداع وأهدافهما وتوجهاتهما.

كما تجدر الإشارة إلى أن نفاذ هذه القواعد والإجراءات وقائمة المصطلحات سيكون اعتبارًا من تاريخ 1442/8/12هـ الموافق 2021/3/25م.

تمويلات "كفالة" تقفز 156 % خلال 2020 .. وتبلغ 12.3 مليار ريال

استفادت 5720 شركة من برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" خلال عام 2020، بقيمة تمويل 12.3 مليار ريال مقابل 4.8 مليار خلال عام 2019، بمعدل ارتفاع نسبته 156 في المائة.

وأوضح البرنامج، أن هذه الزيادة في دعم المنشآت خلال العام الماضي 2020 تعود إلى عدد من المبادرات، إذ أطلق "كفالة" بمساهمة من صندوق التنمية الوطني حزمة من المبادرات بقيمة 450 مليون ريال لضمان قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تصل قيمتها الإجمالية إلى أكثر من 2.2 مليار ريال، مدعوما بتغطية ضمان الكفالة تصل إلى 90 في المائة من قيمة القروض، وذلك انطلاقا من جهود الحكومة المتواصلة في مواجهة الآثار المالية والاقتصادية لمواجهة أزمة كورونا وكأحد التدابير العاجلة والداعمة لاستدامة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

هيئة السوق المالية تواصل العمل على تطوير اللوائح والقواعد التنظيمية

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير السوق المالية وتعزيز ثقة المشاركين فيه، أصدر مجلس الهيئة عدة قرارات بشأن اللوائح والقواعد التنظيمية وتضمنت الآتي:

- اعتماد لائحة سلوكيات السوق المعدلة.
- اعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.
- اعتماد تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
- اعتماد لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

وتأتي هذه التعديلات التي أقرتها الهيئة لتنظيم وتطوير السوق المالية وتوفير مصادر إضافية للتمويل وإعادة التمويل في الاقتصاد وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار المؤسسي ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المعمول بها في الأسواق المالية العالمية.

وكالة أس آند بي تؤكد تصنيفها الائتماني للسعودية عند "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني أس آند بي تصنيفها الائتماني للسعودية عند "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت في بيان لها إنه من بعد الانكماش في عام 2020م، من المتوقع أن يعود الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي في 2021م، كما تتوقع أيضًا عودة مستوى الحساب الجاري إلى الفائض مع تقليص نسب العجز في المالية العامة، على أساس تحسن ظروف الاقتصاد الكلي العالمي وانتعاش أسعار النفط مع بدء العالم الخروج من الجائحة.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن إتمام تسعير الطرح الثامن من السندات الدولية بنجاح بإجمالي 5 مليارات دولار

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين على إصداره الدولي الثامن للسندات ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار أدوات الدين.

ووصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من 22مليار دولار أمريكي وتجاوزت نسبة التغطية أكثر من 4 أضعاف إجمالي الإصدار. وقد بلغ إجمالي الطرح 5 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل18.75 مليار ريال سعودي) مقسمة على شريحتين كما يلي : 2.75مليار دولار أمريكي (ما يعادل 10.3 مليار ريال سعودي) لسندات 12 سنة استحقاق العام 2033م، و2.25مليار دولار أمريكي (ما يعادل 8.4 مليار ريال سعودي) لسندات 40 سنة استحقاق العام 2061م.

بنك الرياض ومنشآت يوقعان اتفاقية تعاون لإطلاق برنامج لتمويل الامتياز التجاري

في إطار الجهود المشتركة لدعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقًا لرؤية السعودية 2030، وقع بنك الرياض اتفاقية تعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" لإطلاق برنامج تمويل الامتياز التجاري، بحضور الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان، الرئيس التنفيذي لبنك الرياض والمهندس صالح بن إبراهيم الرشيد، محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعدد من مسؤولي البنك والهيئة.

ويقدم البرنامج منتجات تمويلية متوسطة الأجل بغرض تمويل الامتياز التجاري، وقصيرة الأجل لتمويل عمليات الامتياز التجاري، تصل إلى 3,000,000 ريال للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة، و5,000,000 ريال للمنشآت المتوسطة، بفترات سداد تصل إلى 5 سنوات وبهامش ربح تنافسي. بالإضافة إلى مزايا فريدة من نوعها لنقاط البيع وخدمة الرواتب والخدمات الرقمية، مما يساهم في مساندة أصحاب تلك المنشآت وتمكّينهم من الارتقاء بنشاطات منشآتهم ورفع كفاءتها الإنتاجية والدفع بقدرتها التنافسية، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

مصرف الإنماء يقدم منتج تمويل الامتياز التجاري بالتعاون مع منشآت

في إطار استمرارية دعم مصرف الإنماء لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقع المصرف اتفاقية تعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، لدعم حصول هذه المنشآت على التمويل المناسب، وذلك من خلال إجراءات ميسرة وسريعة، بالإضافة إلى وجود العديد من الخيارات التمويلية وذلك عبر بوابة التمويل التابعة لـ"منشآت."

وعن هذه الاتفاقية أكد سعادة الرئيس التنفيذي لمصرف الإنماء عبد الله بن علي الخليفة، أن مصرف الإنماء حريص على مشاركة "منشآت" في كل ما من شأنه دعم قطاعات الأعمال خصوصا في ما يتعلق بالمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأكد أن هذا التعاون هو استمرار للشراكة بين المصرف و "منشآت" حيث تم توقيع اتفاقيات سابقة تتمثل في (اتفاقية بوابة التمويل ، واتفاقية التوعية التمويلية) وتستمر الآن هذه الشراكة بتقديم منتج (تمويل الامتياز التجاري) الذي يأتي كأحد محفزات النمو وازدهار الأعمال، كما أنه يأتي متوافقاً مع أهداف رؤية المملكة 2030 لزيادة مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي. بالإضافة إلى أن منتج (تمويل الامتياز التجاري) يهدف لتحسين موقع المملكة على خارطة الامتياز التجاري، بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة الامتياز التجاري وريادة الأعمال وتشجيع الشباب السعودي على العمل الحر.

معالي الجدعان: إصدار أدوات دين بعائد سلبي بأكبر شريحة أصدرت خارج دول الاتحاد الأوروبي يؤكد القوة الاقتصادية والمالية للمملكة

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين على إصداره الدولي الثاني للسندات بعملة اليورو ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار أدوات الدين، حيث وصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من 5 مليارات يورو حيث تجاوزت نسبة التغطية أكثر من 3 أضعاف إجمالي الإصدار.

وبهذه المناسبة قال معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان إن الإصدار المقوّم باليورو يأتي في إطار جهود المركز الوطني لإدارة الدين في تأمين احتياجات المملكة من التمويل وفق مستهدفات السياسة المالية واستراتيجية الدين العام، مشيراً إلى ان المركز استغل فرصة الدخول لسوق اليورو الأوروبي (ثاني أكبر سوق بعد سوق الدولار الأمريكي) بإصدار أدوات دين بعائد سلبي, ليكون أكبر شريحة أصدرت بالسالب خارج دول الاتحاد الأوروبي، كما عكست الطلبات العالية على الإصدار قوة المملكة العربية السعودية بتمكنها من دخول أسواق مختلفة دون التأثير على أسعار الدين على المدى البعيد، وإثبات القوة الاقتصادية والمالية للمملكة وإمكانية توطيد وبناء علاقات استراتيجية مع المستثمرين في مختلف دول العالم، مؤكداً معاليه أن المركز الوطني لإدارة الدين يسعى في ضوء استراتيجيته للاقتراض إلى تنويع أدوات التمويل ما بين السوقين المحلي والخارجي مع التركيز على تطوير وتعميق أسواق الدين المحلية. بالإضافة إلى سعيه للوصول إلى أسواق الدين العالمية ضمن استراتيجيته لإدارة المخاطر والحصول على تسعيرات عادلة، مشيراً إلى أنه تم مؤخراً الاستفادة من منهجيات التمويل الحكومي البديل ضمن خطة وزارة المالية لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	-	%70
أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي	2,631	3,035	3,515
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	%1.9	%2.42	%2.4
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي	33.16	11	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%30.4	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**	%39.6	%49.7	%77
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال	9,304	10,853.61	11,404
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	13	30
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%5.7	%7.9	%11
الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي	1,510	1,831	2,053.2
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	3	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.94	%25.9	%31
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%14	%25	%24.1
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*(%)	%66.52	%93	%80.8
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من اجمالي حجم التداول (%)	%35.96	%11.1	%44
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%40.90	%12.4	%46
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%13.3	%17.5
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني(%)	%82	%95	%70<=

* باستثناء شركة أرامكو

**طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP